الفلسطينيين وانتقالهم من قطر الى آخر من اقطار الملجأ . وكانت العقدة الفلسطينية تبدو بالمنظار الاسرائيلي عشية حرب ١٩٦٧ اكثر تعقيداً من أي وقت مضى بفضل بروز المقاومة الفلسطينية من جديد . الا ان تلك الحرب قد أدت ، ضمن ما أدت اليه ، الى خضوع مليون آخر من ابناء فلسطين لحكم اسرائيل . وبالرغم من أن ذلك قد أثـــار مخاوف الكثيرين من الاسرائيليين الا أنه اثار في نفس الوقت اهتماما خاصا لدى المؤسسة الحاكمة والعاملين في صمت للتخطيط لها . فلقد تصور هؤلاء أن بامكان اسرائيل الان أن تحل العقدة الفلسطينية بنفسها بعد وقوعها فريسة بين أنيابها .

ولعل مما يؤسف له أن تحصر أجهزة الاعلام العربية الحكومية وغير الحكومية اهتمامها بما يجري في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ باجراءات اسرائيل القمعية والتعسفية وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الانسان والمواثيق الدولية في معاملتها لرجال المقاومة والمواطنين الذين تشك في تعاونهم معهم وكذلك في غاراتها الانتقامية على اراضي الدول العربية المحيطة غافلة عن البحث عن الوجه الآخر الليبرالي المظهر لسياسة الاحتلال الاسرائيلي ازاء سكان المناطق المحتلة ، خاصة في الضفة الغربية ، والتطبيقات العملية لهذه السياسة والاهداف البعيدة التي تتوخاها منها .

ولقد رأينا ، بمناسبة ما أعلنته الحكومة الاسرائيلية عن عزمها على اجراء انتخابـــات بلدية في الضفة الغربية المحتلة ضرورة بحث الاهداف التي تتوخاها اسرائيل من هـــذه البادرة بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية هذا الاجراء من الناحية القانونية . فالاعتبارات القانونية غير واردة في اذهان حكام اسرائيل او حتى في اذهان رجال السياسة الذين يتولون بالنيابة عن دولهم مسئولية الحفاظ على الامن والسلم الدوليين في مجلس الامن الدولي. وخلافا لما ذكرته الحكومة الاسرائيلية عند اعلانها عن هذه الانتخابات من أن الغاية منها هي تنفيذ أحكام قانون البلديات الاردني فان هذا الاجراء يجب أن ينظر اليه كجزء من سلسلة من الاجراءات نفذتها اسرائيل منذ نهاية حرب حزيران ١٩٦٧ ضمن ما يمكن تسميته مجازا بالدبلوماسية الشعبية الاسرائيلية ازاء سكان الضفة الغربيـــة . وقبل ان نتعرف على الاهداف القريبة والبعيدة والنهائية التي تعمل هذه «الدبلوماسية» في خدمتها نورد فيما يلي نماذج عن بعض مظاهرها منذ نهاية حرب ١٩٦٧ : ١) ابقاء الجسور مفتوحة بين الضفتين وتسهيل خروج السكان ودخولهم منها ضمن قيود معينة جرى التخفيف منها مؤخرا بحيث أصبح في مقدرة ساكن الضفة الغربية أن يحصل ابتداء من ٧٢/١/٢٥ على وثيقة سفر صالحة لمدة سنة . ٢) اجازة دخول الاراضي المحتلـــة سابقا (قبل ١٩٦٧) باذون خاصة في بادىء الامر ودون اذون وعلى مدار السنة ابتداء من ١٩٧١/٧/١ . ٣) السماح لابناء المناطق المحتلة المقيمين في الخارج بزيارة اقاربهم او اصدقائهم داخلها خلال الصيف منـــذ الاحتلال وحتى ١٩٧٢/١/٢٥ ، وللفلسطينيين عموما المقيمين في البلاد العربية بزيارة الضفة الغربية طوال العام اعتبارا من التاريخ المذكور . ٤) السماح للعمال العرب بالعمل في مجالات متعددة داخـــل اسرائيل . ٥) السماح لابناء الضفة الغربية بتصريف منتجاتهم الزراعية والصناعية في الضفة الشرقية او عبرها . ٦) ادارة البلاد ، فيما عدا الشئون المتصلة مباشرة بالامن ، مـــن خلال الموظفين العرب الاعضاء أساسا في جهاز الدولة الاردنية والسماح لهـــؤلاء باستمرار قبض رواتبهم الاردنية رغم منحها لهم رواتب مساوية لها . (اوقفت الحكومة الاردنية مؤخرا صرف الرواتب لمن يتأكد لها أنه يقبض راتبه من السلطات الاسرائيليـــة) . ٧) الابقاء على المجالس البلدية التي كانت قائمة عند وقوع الاحتلال والسماح لها بممارسة اختصاصاتها والسماح للمرشحين للانتخابات التي اعلنت عنهـــا بالقيـــام بالحملات الانتخابية عن طريق الاجتماعات العامة وغيرها ابتداء من ١٩٧٢/٢/٨ . ٨) الافراج عن معظم الفدائيين الذين اخترقوا خط وقف النار مع الاردن عقب احداث تموز ١٩٧١ في